# اقتصاد

## الجزائر تطوي ملف انضمامها لـ«بريكس»

الجزائر ـ **سعيد بشار**

قطع الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، الشك باليقين في قضية انضمام الجزائر لمجموعة بريكس الاقتصادية، مؤكداً طي هذا الملف نهائياً، وأوضح أنّ هذا الأمر لم يعد يشغل باله شخصياً في الوقت الحالي. وقال تبون، خلال لقائه الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية الذي بُث أمسية السبت الماضي، إنّ رغبة الجزائر في الانضمام إلى «بريكس» دفعتها أسباب معينة، إلا أنّ هذه الأخيرة لم تعد واضحة المعالم حالياً، مشدداً على أن «الجزائر جمهوريةً ورئيساً معروفان بالنخوة، وبالتالي فهي لن تسعى للانضمام إلى مجموعة لا ترغب فيها، والجزائر ليست بحاجة إلى أي جهة فبناء اقتصاد قوي مرهون بسواعد أبناء الوطن». وأضاف الرئيس الجزائري، في نفس الاتجاه، «أنّ الأطراف الذين رفضوا انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة قد يكونون أفادوها بطريقة أو بأخرى والمستقبل كفيل بكشف ذلك»، إلا أنّه استطرد بالقول إن الأولوية هي الانضمام إلى بنك بريكس، من خلال شراء أسهم قدّرها بـ1,5 مليار دولار تسدّد على دفعات. ومع هذا، أكد الخبير لـ«العربي الجديد» أنّ الأولوية في الوقت الراهن هي التركيز على انضمام الجزائر إلى بنك بريكس، إذ يعتبر الجناح المالي للمنظمة. وتبعه في هذه القراءة، الخبير الاقتصادي بوشيخي بوحوص، حيث ذكر أنّ طي هذه الصفحة بعد رفض عضوية الجزائر في اجتماع جنوب أفريقيا، يندرج ضمن البحث عن مقاربة جديدة لرؤيتها الاقتصادية والعلاقات مع الشركاء، كونها دولة محورية كبرى مؤثرة على الصعيد الإقليمي. وتوقع في إفادة لـ«العربي الجديد» ترجمة هذا التوجّه عبر تكوين تكتل جديد قد يضم الجزائر ونيجيريا من أفريقيا، فنزويلا والمكسيك من أميركا الجنوبية والشمالية توالياً، وتركيا وإندونسيا وماليزيا من آسيا، ويمكن ضم قطر بحكم العلاقة القوية مع الجزائر، وذكر أنّ هذه المجموعة تحتوي على كل المواصفات الاقتصادية لمواجهة التحديات التنموية. وموازاة مع هذا، تتبنى الجزائر أطروحة تنويع العلاقات الاقتصادية، حسب الخبير، ضمن مبدأ تحقيق المصالح المشتركة أو ما يعرف بـ«رابح/رابح»، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع العديد من الدول في القارات الخمس، فضلاً عن الشركاء التاريخيين في القارة الأوروبية، إلى جانب علاقات صداقة مع بلدان القارة السمراء وقارة آسيا التي سرعان ما تحوّلت إلى استثمارات ومشاريع اقتصادية، ما يجعل الجزائر في منأى عن البحث عن الانخراط في تكتلات قد تلزمها بطريقة أو بأخرى.

أما الخبير المالي بوبكر سلامي فيرى أنّ مجموعة بريكس لم تعد بنفس القوة بعد دخول دول أقل قوة وتأثيراً اقتصادياً وسياسياً، فقد أصبحت تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية عدة، على عكس ما كان عليه الأمر من قبل، وبالتالي فإنّ خيار الجزائر عدم دخول «بريكس» سيقابله حضور أقوى في بنك المجموعة «وسيكون للجزائر قوة وتأثير أكبر من الناحية المالية والاقتصادية، نظراً لاستقلالية البنك عن المنظمة إلى حد كبير»، حسب الخبير الجزائري.

(Getty)

## انكماش متوقع للاقتصاد الألماني

ذكرت صحيفة زود دويتشه تسايتونغ، أمس الأحد، أن وزارة الاقتصاد الألمانية تخطط لخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي في عام 2024، إذ تتوقع انكماشاً بنسبة 0,2%. وحسب «رويترز»، تأتي توقعات الانكماش المعدل حسب التضخم، والتي من المقرر أن تنشرها الوزارة بعد غد الأربعاء، في أعقاب توقعات حكومية سابقة بنمو 0,3% هذا العام بعد تراجع 0,3% في 2023. وتوقعت معاهد اقتصادية ألمانية، نهاية الشهر الماضي، أن تشهد ألمانيا مجدداً تراجعاً لإجمالي الناتج الداخلي خلال عام 2024، بنسبة 0,1% كونها غير قادرة على الخروج من أزمة نموذجها الصناعي. وقالت غيرالدين داني كندليك، من معهد دي آي دبليو ببرلين، في بيان سابق، إنه «بالإضافة إلى ضعف دورة الاقتصاد».

## لقطات

### الصناعة السعودية تنفذ 1033جولة رقابية

نفذت وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية 1033 جولة رقابية على عدد من المواقع التعدينية في مختلف مناطق المملكة خلال شهر أغسطس/ آب الماضي، ووجّهت 1260 إنذارًا على المواقع التعدينية المخالفة لنظام الاستثمار التعديني، وذلك تطبيقًا لمبدأ الإنذار قبل إقرار المخالفة. واوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية جراح بن محمد الجراح، وفقًا لبيان للوزارة امس الاحد، انّ الجولات الرقابية المُنفّذة خلال شهر اغسطس الماضي شملت 274 جولة في المنطقة الشرقية، و190 جولة على المواقع التعدينية في منطقة الرياض، و177 جولة في منطقة مكة المكرمة، و80 جولة في منطقة عسير، و61 جولة في منطقة حائل.

### تراجع إنتاج عُمان من وقود الطائرات

شهدت سلطنة عُمان تراجعاً في حجم إنتاجها من وقود الطائرات خلال شهر أغسطس/ آب الماضي بنسبة 30,95%، إلى 806,9 آلاف برميل، مقارنة بنحو 1,169 مليون برميل في شهر يوليو/ تموز الماضي. وأظهرت بيانات للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات زيادة حجم مبيعات عُمان من وقود الطائرات خلال شهر اغسطس الماضي بنسبة 87,54% على اساس شهري؛ ليصل إلى 692,6 الف برميل مقابل 369,3 الف برميل في يوليو الماضي. وتراجع حجم صادرات عُمان من وقود الطائرات خلال شهر أغسطس/ آب الماضي بنسبة 98,01% على اساس شهري؛ إلى 15,9 الف برميل، مقابل 800,6 الف برميل في يوليو الماضي.

### 9 ملايين مسافر عبر مطارات الإمارات

ارتفعت أعداد المسافرين عبر مطارات الإمارات خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بنسبة 12,6% على أساس سنوي. واستقبلت مطارات الإمارات خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني وحتى نهاية أغسطس/ آب الماضي أكثر من 97,9 مليون مسافر، مقابل 86,9 مليون مسافر عن الفترة نفسها من العام الماضي. يتصدر قطاع الطيران المدني في الإمارات العديد من مؤشرات التنافسية العالمية. وتمتلك الإمارات ست ناقلات وطنية، حيث بلغ عدد الرحلات التي تسيرها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري نحو 4807 رحلات اسبوعياً، وإلى مختلف دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الإمارات عشرة مطارات، من بينها ثمانية مطارات دولية تصنف ضمن الأكثر ازدحاماً في العالم.

## ليبيا... مجلس النواب يخفض الرسوم على بيع النقد الأجنبي

طرابلس ـ **أسامة علي**

قرر مجلس النواب خفض قيمة الرسم المفروض على سعر العملات الأجنبية إلى 20% بعد أن كان 27% في قرار سابق أصدره في إبريل/نيسان الماضي. جاء ذلك في قرار لرئيس مجلس النواب عقيلة صالح، أول من أمس السبت، وأحاله مكتب رئاسة مجلس النواب إلى المصرف المركزي أمس الأحد للبدء في تنفيذه.

وفيما أشار قرار عقيلة الجديد الى إمكانية تخفيض آخر في نسبة الرسم «حسب ظروف إيرادات الدولة الليبية»، وجه المصرف إلى استخدام «الإيراد المتحقق من الرسم الضريبي في تغطية نفقات المشروعات التنموية إذا دعت الحاجة إلى ذلك أو يُضاف إلى الموارد المخصصة لدى المصرف». من جانبها، عممت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي على الفور قرار مجلس النواب على المصارف وطالبتها بالبدء في تنفيذه، وكذلك «استئناف العمل بمنظومة الأغراض الشخصية، وتسهيل إجراءات فتح الاعتمادات لكل الأغراض».

وأثار قرار مجلس النواب الصادر في إبريل الماضي برفع الرسم المفروض على بيع النقد الأجنبي إلى 27%، بعد نسبة سابقة فرضها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني السابقة عام 2018 بنسبة 183%، جدلاً واسعاً في الأوساط الليبية، خاصة من جهة حكومة الوحدة الوطنية التي أبدت رفضها قرار مجلس النواب. وإثر إعلان محافظ المصرف المركزي السابق، الصديق الكبير، في بدء تنفيذ قرار مجلس النواب في إبريل الماضي، أصدرت 11 محكمة ليبية، آخرها محكمة الزاوية الأسبوع قبل الماضي، أحكاماً بنقض قرار مجلس النواب وإبطاله، إلا أن الكبير استمر في تنفيذ القرار من دون الالتفات لأحكام القضاء.

وكانت إدارة المصرف السابقة المكلفة من المجلس الرئاسي أصدرت، بالتزامن مع مصادقة مجلس النواب على اتفاق تسوية أزمة المصرف المركزي الاثنين الماضي، قراراً بـ«وقف تنفيذ» قرار مجلس النواب الصادر في إبريل الماضي، «امتثالاً للأحكام القضائية الصادرة» بشأن القرار.

ويواجه محافظ مصرف ليبيا المركزي الجديد ناجي عيسى تحديات اقتصادية عديدة بعد توليه منصبه، أبرزها لجم التضخم وإعادة الاستقرار لسعر صرف الدينار ومعالجة أزمة السيولة والنقد الأجنبي، علماً أن انخفاض قيمة العملة المحلية له تأثير مباشر على حياة المواطن، ما يجعل مهمة المحافظ الجديد في غاية الأهمية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المحلي.

## نفط إيران في مرمى إسرائيل.. ما التوقعات؟

**مصطفى عبد السلام**

السؤال لم يعد: ماذا لو استهدفت إسرائيل صناعة النفط الإيرانية من حقول وأنابيب ومصافٍ وموانئ ومنشآت ومحطات تصديرية؟ لكن بات: متى تستهدف تل أبيب تلك الصناعة الحيوية، وتوجه ضربة قوية للاقتصاد الإيراني؟

السؤال يأتي على خلفية زيادة الحديث عن احتمالات توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران وشن «هجوم كبير» في إطار الرد على هجوم الثلاثاء، ومن بين المواقع الاستراتيجية التي يجري الحديث بشأن استهدافها حقول ومصافي النفط الإيرانية، إلى جانب استهداف المواقع النووية ومواقع حيوية أخرى مثل منشآت الغاز.

وقد صدرت عدة إشارات من إسرائيل وخارجها بشأن احتمال استهداف قطاع الطاقة الإيراني، حيث نقل موقع أكسيوس الإخباري عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن إسرائيل ستوجه «رداً كبيراً» قد يستهدف منشآت إنتاج النفط داخل إيران.

ولأنّ إيران تستشعر الخطر من احتمالية استهداف إسرائيل قطاعها النفطي، المولد الرئيسي للإيرادات النقدية، فقد جاء رد فعلها سريعا حيث لوّح قيادي في الحرس الثوري باستهداف البنية التحتية الإسرائيلية، بما يشمل مصافي النفط إذا شنت تل أبيب هجوماً على إيران.

هجوم إسرائيل الكبير المتوقع على إيران ستكون له تأثيرات كبيرة على أسواق العالم إذا ما صاحبه إغلاق إيران مضيق هرمز، في وجه صادرات النفط الخليجي والعراقي، أو استهداف طهران موانئ ومنشآت نفطية في منطقة الخليج وهو أمر، إن حدث، يمثل خطورة لأسواق الطاقة، إذ إن نحو 40% من إمدادات وتجارة النفط والغاز تأتي من منطقة الخليج وعبر مضيق هرمز، ولذا قد تشهد الأسواق حالة من الهلع بسبب توقف موانئ الشحن والتصدير، ومن هنا جاءت توقعات بحدوث قفزة في أسعار النفط مرة واحدة في حال توجيه إسرائيل ضربة لإيران.

ورغم تلك التوقعات فإن العالم يمكنه على المدى القصير التعايش بدون النفط الإيراني في ظل اعتبارات منها أن السعودية والإمارات يمكن أن تعوضا جزءا كبيرا من صادرات إيران المعطلة، كما أن منظمة أوبك يمكن أن تسد أي نقص متوقع في الأسواق في حال استهداف القطاع الإيراني خاصة وأن الأسواق تشهد بالفعل تراجعا في الطلب على النفط.

ورغم تلك الاعتبارات فإن الضربة الإسرائيلية للنفط الإيراني قد تكون محدودة وغير واسعة النطاق، فالإدارة الأميركية غير راغبة في زيادة سعر النفط في هذا التوقيت، لأنه ليس في صالح المرشحة كاملا هارس، ومن هنا جاءت دعوة بايدن إسرائيل لعدم استهداف المنشآت الإيرانية، لكن هل يستجيب نتنياهو؟

فلسطين

## العدوان يكبّد الضفة الغربية خسائر باهظة

رام الله ـ **العربي الجديد**

بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ردا على عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تعرض اقتصاد الضفة الغربية المحتلة لعدة ضربات وصدمات أدت إلى تفاقم معيشة الفلسطينيين. وقال البنك الدولي في تقرير، صدر الشهر الماضي، إنه بعد مرور 11 شهراً على الصراع في الشرق الأوسط، تقترب الأراضي الفلسطينية من السقوط الاقتصادي الحر، وسط أزمة إنسانية تاريخية في قطاع غزة. وتكشف البيانات الرسمية عن تهاوٍ بنسبة 35% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من عام 2024 لأراضي الفلسطينية عامة، مما يمثل أكبر انكماش اقتصادي لها على الإطلاق، وفق تقرير البنك الدولي المحدّث، بعنوان «انعكاس الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني».

وأوضح البنك الدولي أن الصراع دفع اقتصاد غزة إلى حافة الانهيار التام، مع انكماش مذهل بنسبة 86% في الربع الأول من عام 2024. كما ترك التوقف شبه الكامل للنشاط الاقتصادي القطاع في حالة ركود عميق، حيث انخفضت حصته من الاقتصاد الفلسطيني من 17%، في المتوسط في السنوات السابقة، إلى أقل من 5% حالياً. وبالتوازي مع ذلك، انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25% في الربع الأول من عام 2024، حيث شهدت قطاعات التجارة والخدمات والبناء والتصنيع أكبر انخفاضات. وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فإن أكثر من 80 ألف منشأة تجارية تراجع إنتاجها أو توقفت عن العمل بالكامل، من أبرزها قطاع الإنشاءات والعقارات، يليه القطاع الزراعي والخدماتي والصناعي. ويقدّر عدد العاطلين في هذه القطاعات بنحو 651 ألف عامل. ففي الضفة الغربية، أغلقت مصالح اقتصادية، بينما اضطرت أخرى إلى تسريح جزء من الأيدي العاملة في محاولة لضبط النفقات. والتقالم مع تراجع الطلب المحلي على الاستهلاك. ولا يجد أكثر من 300 ألف فلسطيني في سن العمل (15 - 60 عاماً)، أية وظائف في سوق تضيق بمؤسساتها الاقتصادية في مختلف القطاعات الحيوية، بسبب تراجع الاستهلاك المحلي. يأتي ذلك، بينما لزم أكثر من 180 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية، كانوا يتجهون إلى العمل في إسرائيل، منازلهم في أول سبعة شهور من الحرب الإسرائيلية على غزة، قبل أن يعود جزء منهم، بما لا يزيد عن 33 ألفاً. وبحسب بيانات لسلطة النقد الفلسطينية، كانت هذه العمالة الفلسطينية في إسرائيل، تدر على أسواق الضفة الغربية شهرياً، قرابة 1,5 مليار شيكل (406 ملايين دولار). قبل الحرب الإسرائيلية على غزة، كانت نسبة البطالة في الضفة الغربية 24%، لكنها مع نهاية الربع الأول 2024، سجلت نحو 35% من إجمالي القوى العاملة، فيما لم تصدر بعد بيانات الربعين الثاني والثالث لعام 2024. وتشهد الضفة الغربية تصاعداً في المواجهة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي نفذ عمليات واجتياحات لمدن ومخيمات فلسطينية طوال عام من العدوان.

متجر في احد اسواق رام الله، 1 اكتوبر 2024 (زين جعفر/فرانس برس)

## الحرب تعصف باقتصاد لبنان

امتدّ العدوان الإسرائيلي إلى لبنان الذي يشهد هجمات تدميرية عنيفة للمباني والبنية التحتية

روما ـ **إبراهيم عثمان**

في ظل الأزمات المتلاحقة التي عصفت بلبنان خلال السنوات الأخيرة، من انهيار اقتصادي غير مسبوق إلى أزمات سياسية وصحية، تأتي الحرب في جنوب لبنان لتضيف مزيداً من التعقيدات إلى اقتصاد متهالك بالأساس. لا يشكل النزاع المسلح في هذه المنطقة الاستراتيجية تهديداً أمنياً فقط، بل له تداعيات واسعة النطاق على قطاعات الاقتصاد اللبناني، بما في ذلك السياحة والتجارة والاستثمار. ومع تفاقم الأوضاع الأمنية، تواجه البلاد تحديات جديدة تزيد من الضغط على بنيتها التحتية الهشّة، ما يعمّق الأزمة الاقتصادية ويعوق جهود التعافي المالي والإصلاح الاقتصادي التي طال انتظارها.

ويعاني اللبنانيون اليوم في أغلب الأوقات من نقص في التيار الكهربائي، الذي لا يمكن ضمانه إلا لبضع ساعات من اليوم. أما بالنسبة إلى بقية الوقت، فلا يمكن استخدامه إلا لأولئك الذين يملكون مولدات خاصة، وحتى سكان العاصمة بيروت غالبًا ما يمارسون حياتهم تحت ستار الظلام.

وبسبب التضخم، بات العديد من الضروريات الأساسية، مثل الأدوية، باهظ الثمن، أو يصعب العثور عليه. ومن ناحية أخرى، ثمة الملايين المحرومون من النفاذ إلى المياه الصالحة للشرب، فيما تسبب النقص المزمن في الوقود في طوابير طويلة عند محطات البنزين.

من جهته، رأى المحلل الجيوسياسي في مركز «ميد-أور» للأبحاث التابع لمجموعة ليوناردو الإيطالية لصناعات الدفاع وموقع «ديكود-39»، إيمانويلي روسّي، أن «الحرب بين حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان إلى التصريحات الصادرة عن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في إبريل/ نيسان الماضي بخصوص تعرّض 1976 فداناً من الأراضي الزراعية للدمار، والتخلص من 34 ألف رأس من الماشية، ما أدى إلى فقد حوالي 75% من المزارعين المحليين سبل عيشهم، ومن ثم إلى كارثة زراعية في جنوب لبنان».

بدوره، أوضح رئيس ديسك الشرق الأوسط في مركز الدراسات الدولية CESI بروما، جوزيبي دينتيتشه، أن «لبنان يرزح، منذ عام 2019، تحت أزمات عدة متزامنة أدت إلى ركود أفاق نموّه في السنوات الأخيرة. وواقع الأمر أن الأزمة المصرفية، التي تسببت في مذبحة اقتصادية واجتماعية، قد أضيفت إليها أزمة سياسية ومؤسسية، غابت فيها عن البلاد المناصب الانتخابية والحكومية الرئيسية». وتابع دينتيتشه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذا السيناريو أضيف إليه ما يقرب من 12 شهراً من القتال بين إسرائيل وحزب الله، ما من شأنه تحويل الوضع الحرج الحالي إلى ركود اقتصادي «مهم» اعتباراً من بداية عام 2025».

> أضرار جسيمة لحقت ببنى تحتية حيوية مثل الطرق والكهرباء

تفاقم أوضاع الاقتصاد اللبناني الهش أصلاً. والحقيقة أن هذه الحرب قد ألقت بظلالها على قطاعات اقتصادية رئيسية مثل السياحة التي أصبحت الآن ميتة إكلينيكياً، بعد أن سجلت انخفاضاً يصل إلى 70% في نشاطها».

واستدرك روسّي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، بقوله إنه «على الرغم من ذلك، ما زال من الصعوبة بمكان تقدير حجم الأضرار التي لحقت ببنى تحتية حيوية مثل الطرق والكهرباء والاتصالات. أما الزراعة، فقد تضررت بشكل ملحوظ، مع الدمار الذي لحق بأراض زراعية، ونفوق الآلاف من الماشية».

وأضاف أنه «تجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن أضرار جسيمة لحقت ببنى تحتية حيوية مثل الطرق والكهرباء، وتدمير مقرات البلديات التي تقدم الخدمات المحلية للمواطنين، وقصف وتدمير وتخريب شبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه، وتدمير آبار المياه.

ويوضح الثوابتة أن القطاع الصحي بأقسامه، التي تضم عمل المستشفيات والمراكز الصحية، ومراكز الأشعة والأدوية والصيدليات، وإجراء العمليات الجراحية في القطاع الخاص والعام وغيرها، تعرض لخسائر أولية تقدر بقرابة 575 مليون دولار. كما تعرض القطاع التعليمي، الذي يضم الجامعات والكليات والمدارس والمعدات والمختبرات والأجهزة التعليمية لكليات الطب والهندسة وقاعات التدريس والمختبرات والمرافق الرياضية، بخسائر تقدر بنحو 1,850 مليار دولار.

أما القطاع الإعلامي، ويضم مقرات المؤسسات الإعلامية المختلفة من فضائيات وإذاعات ووكالات إخبارية ومراكز إعلامية تدريبية، بما فيها من أجهزة لازمة لتشغيل محطات التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المختلفة، فقد تعرض لخسائر تقدر بما يقارب 400 مليون دولار. كما تسبب العدوان بخسائر في القطاع الديني تصل إلى 350 مليون دولار، بفعل تدمير 611 مسجداً تدميراً كلياً، و214 مسجداً تدميراً جزئياً تحتاج إلى ترميم، إلى جانب تدمير ثلاث كنائس. وشملت الخسائر القطاع الحكومي، توقف عمل جميع الوزارات والمؤسسات والقطاعات المختلفة، ما أثر تأثيراً سلبياً وبدرجة كبيرة غير مسبوقة على الأداء، الأمر الذي انعكس على إتمام مصالح المواطنين والعوائد الاقتصادية من وعلى المواطن والتجار من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وبالتالي توقف العملية المالية التبادلية التي تعمل على تحريك السوق المحلي بشكل عام، وبلغت خسائره قرابة 825 مليون دولار، وفق حديث الثوابتة الذي شدد على أنّ الأرقام السابقة ناتجة عن تقديرات أولية، ولا تشمل الخسائر غير المباشرة، فيما لم تتنه الفرق الميدانية من عمليات الإحصاء والحصر.

### خسائر فادحة

في السياق، يقول الخبير الاقتصادي، أحمد أبو قمر، إن الخسائر التقديرية المباشرة للاقتصاد الفلسطيني تجاوزت 35 مليار دولار، جراء توقف عجلات الإنتاج وتدمير المنازل والبنية التحتية والمرافق الخدماتية وغيرها، إلى جانب مليارات الدولارات الأخرى وهي خسائر غير مباشرة، جراء فقدان الوظائف، وتوقف عجلة التصدير، والعجز في الميدان الإداري.

ويلفت أبو قمر لـ«العربي الجديد» إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مر بصدمة غير مسبوقة خلال العام الماضي، ألقت بظلالها الصعبة على مختلف المرافق الاقتصادية، مبيناً أن خسائر جولات التصعيد التي عصفت بقطاع غزة منذ عام 2008 مجتمعةً لا تساوي العدوان المتواصل الذي يعتبر الأسوأ، إذ طرأ انخفاض ملموس في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2023 الماضي بنسبة 81% في بداية الحرب، فيما واصل الناتج المحلي الانكماش مع حلول النصف الثاني من عام 2024 الحالي، ليصل العجز فيه إلى السدس، مقارنة بالمستويات التي سجلها في عام 2022.

يشير كذلك إلى أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي أو الحيواني فقد خلال العدوان أكثر من 90% من إنتاجيته، بسبب تدمير وتجريف المحاصيل الزراعية، وتوقف الإنتاج، وإفشال المواسم الزراعية، أو بفعل عدم قدرة المزارعين على مواكبة الزراعة، بسبب الخطر المحدق بأراضيهم الملاصقة للشريط الحدودي، مبيناً أن المبادرات الخاصة بزراعة محاصيل جديدة تقابل بتجريف إسرائيلي، كما حصل مؤخراً في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع.

يشير كذلك إلى أن القطاع الخدماتي، الذي يعتبر القطاع الأكبر لاقتصاد، بحكم بيئة الحصار الإسرائيلي، ومنع دخول المواد الخام، تعرّض لخسائر تقدر بنحو 85% من إنتاجيته، وتتوزع النسبة الباقية على بعض الخدمات التي تقدم للفلسطينيين بطرق بدائية تتماشى مع ظروف الحرب.

من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي، محمد صافي، أن القطاع الصناعي، الذي يعتبر الأكثر أهمية، تعرّض لمحاربة إسرائيلية قبل بدء العدوان، من خلال الحصار المستمر منذ 19 عاماً، موضحاً أن 84% من الشركات التي تمكّنت من التغلب على صعوبات الحصار وتكوين نفسها، انهارت خلال العدوان الحالي، وخرجت عن الخدمة، فيما تواجه مشاكل متعلقة بإعادة ترميمها، وعودتها للعمل خلال الفترة المقبلة. ويبين صافي لـ«العربي الجديد» أن القطاعات الاقتصادية بحاجة إلى خطة عمل وسياسات اقتصادية شاملة لضرورة النهوض فيها، مفسراً أهمية دمجها في مختلف الخطط الخاصة بإعادة إعمار القطاع دون أي تأخير، ويقول: «في حال عاد الاحتلال الإسرائيلي لسياسة التلكؤ في الإعمار، فلن تحدث أية عملية تنمية اقتصادية أو تعويض لأصحاب المصانع والتجار ورجال الأعمال».

بلفت صافي كذلك إلى تغير مهام العديد من الأصول التجارية والسياحية والزراعية، حيث باتت تضم الأراضي المخصصة للزراعة مخيمات النزوح التي تضم مئات الآلاف من النازحين، فيما تعرضت نسبة كبيرة من المنشآت السياحية والتجارية للقصف والتجريف والتدمير، أو تحول بعضها لإيواء الأسر النازحة، الأمر الذي ألحق بها خسائر إضافية بفعل توقفها عن العمل.

> تقدّر خسائر القطاع الخدماتي والبلديات بنحو 3,147 مليارات دولار

## عام الإبادة الاقتصادية في غزة

تعمد الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، إبادة كل مظاهر الحياة في قطاع غزة، واستهدفت نيرانه مختلف القطاعات الاقتصادية والمعيشية، ما كبّد القطاع خسائر باهظة فاقت 35 مليار دولار. وتركزت الخسائر في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والترفيهية، كما طاولت البنية التحتية من اتصالات وكهرباء ومياه وغيرها. ولم يكتف الاحتلال بالتخريب عبر القصف، بل شدّد حصاره على السكان، عبر إغلاق المعابر، ومنع دخول المواد الأساسية والوقود

غزة ـ **علاء الحلو**

أحدثت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، التي انطلقت شرارتها في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، أضراراً هائلة وغير مسبوقة في 15 قطاعاً حيوياً، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للخسائر الأولية المباشرة قرابة 35 مليار دولار. تركزت الخسائر في مختلف القطاعات الاقتصادية بأذرعها الصناعية والتجارية والزراعية والترفيهية والفندقية، فيما طاولت قطاعات الاتصالات والإنترنت والنقل والمواصلات والكهرباء، وقطاعات الخدمات والبلديات، علاوة على القطاعات الصحية والتعليمية والإسكانية والدينية والحكومية والإعلامية.

وتداعت عوامل عدة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لإبادة الاقتصاد الفلسطيني على مدار عام متواصل، بداية بالإغلاق التام للمعابر، ومنع دخول مختلف البضائع والمتطلبات الأساسية كالماء، والوقود اللازم لتشغيل الكهرباء ومختلف المرافق والمصالح التجارية، مروراً بالقصف المكثف وغير المنقطع على البنايات السكنية والأبراج والمنشآت، التي تضم مقار مختلف الشركات والمحال التجارية والمخازن والمصانع، فضلاً عن التهجير القسري للتجار وأصحاب رؤوس الأموال خارج القطاع، قبل إغلاق معبر رفح بشكل كامل، إثر اجتياح مدينة رفح مطلع شهر مايو/ أيار الماضي، أو استشهاد بعضهم، أو نزوحهم إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، وسط أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة.

### تحديات مزدوجة

ألقت التحديات المزدوجة التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني بظلالها القاسية على الأسواق والمحال التجارية والبسطات الشعبية التي بدت خاوية من البضائع بفعل المنع الإسرائيلي، ما أدى إلى ارتفاع جنوني في الأسعار التي زادت في العديد من السلع الأساسية عن ثلاثين ضعفاً، خاصة في ظل الشلل الذي أصاب القطاع الصناعي، بفعل تدمير المصانع التي ترفد الأسواق بالعديد من السلع الأساسية، يتزامن الشح وغلاء الأسعار مع ضعف القدرة الشرائية لما يزيد عن مليوني فلسطيني، فقدوا بيوتهم ومصادر دخلهم، جراء تدمير ما يزيد عن 70% من المباني المدنية والمنشآت، كذلك بفعل حالة النزوح القسري وعدم انتظام دفع الرواتب، إلى جانب إغلاق البنوك، وعدم القدرة على الوصول إلى الأرصدة والحسابات المصرفية، الأمر الذي دفعهم مكرهين إلى سحب السيولة من مكاتب الصرافة مقابل نسب تفوق 20% من المبالغ المراد صرفها.

يقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، إن الأضرار الناجمة عن العدوان طاولت مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية والمعيشية جراء القصف المتواصل، المتزامن مع الإغلاق التام للمعابر في وجه دخول البضائع والمتطلبات الأساسية. ويبيّن الثوابتة لـ«العربي الجديد» أن المصانع بمختلف أنواعها في قطاع غزة توقفت تماماً عن العمل، بعد توقف تشغيل الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج في المصانع والمعامل وورش العمل، ما تسبب بخلق أزمة صناعية، ونقص حاد في السوق المحلي ومستلزمات المواطنين، فيما تقدر الخسائر الأولية لهذا القطاع بنحو 1,125 مليار دولار. ويلفت إلى أن القطاع التجاري الذي يشمل الأسواق والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق والمخازن التجارية، وغيرها من المنشآت التجارية التي تعمل على استقرار الواقع في قطاع غزة، توقف كذلك عن العمل، وقد بلغت نسبة خسائره الأولية بعد عام من الحرب قرابة 1,625 مليار دولار، بينما وصلت خسائر القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الفلسطينيون بشكل رئيسي في توفير الغذاء لأكثر من 2,4 مليون إنسان يعيشون في جميع المحافظات إلى ما يقارب 1,050 مليار دولار، ويؤثر تعطل هذا القطاع بشكل سلبي بالحركة الاقتصادية من بيع وشراء وتربية، في القطاع الحيواني والاستزراع السمكي.

### عزل غزة عن العالم

بلفت مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي إلى أن القطاع الترفيهي والفندقي، الذي يضم المتنزهات والفنادق والمدن الترفيهية والملاهي والألعاب الإلكترونية وأجهزة التلفاز وكل ما يتعلق بالعاب الأطفال، تعرض لخسائر فادحة جراء العدوان وصلت إلى زهاء مليار دولار. كما واجه قطاع الاتصالات والإنترنت خسائر أولية تقدر بنحو 1,5 مليار دولار، وقد أدت الأضرار التي لحقت بهذا القطاع إلى عزل غزة عن العالم الخارجي بشكل نهائي، وفقدان العديد من الفلسطينيين العاملين في الأعمال الحرة والمهن الإلكترونية مصادر دخلهم.

أما قطاع النقل والمواصلات الذي يضم السيارات والمركبات المختلفة والشاحنات وأسواق ومعارض السيارات والسفن، وفق حديث الثوابتة لـ«العربي الجديد»، فإنه تعرض لأضرار بالغة بفعل العدوان جراء تخريب الطرق والشوارع والمفترقات، وتعطل الحركة بشكل عام، الأمر الذي تسبب بخسائر مادية مبدئية، وصلت إلى قرابة 1,2 مليار دولار، إضافة إلى توقف حركة النقل والمواصلات بشكل عام، وتوقف البيع والشراء والحركة الاقتصادية في هذا القطاع. ويلفت المسؤول الحكومي إلى أنّ قطاع الكهرباء، ويشمل شبكات الكهرباء المختلفة والأسلاك والأعمدة الحديدية والخشبية والأدوات ومقدرات شركة توليد الطاقة وشركة توزيع الكهرباء وغيرها من المتعلقات في قطاع الكهرباء، تعرض لخسائر تقدر بحوالي 300 مليون دولار. كما تقدر خسائر القطاع الخدماتي والبلديات بنحو 3,147 مليارات دولار، إثر تدمير مقرات البلديات التي تقدم الخدمات المحلية للمواطنين، وقصف وتدمير وتخريب شبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه، وتدمير آبار المياه.

ويوضح الثوابتة أن القطاع الصحي بأقسامه، التي تضم عمل المستشفيات والمراكز الصحية، ومراكز الأشعة والأدوية والصيدليات، وإجراء العمليات الجراحية في القطاع الخاص والعام وغيرها، تعرض لخسائر أولية تقدر بقرابة 575 مليون دولار. كما تعرض القطاع التعليمي، الذي يضم الجامعات والكليات والمدارس والمعدات والمختبرات والأجهزة التعليمية لكليات الطب والهندسة وقاعات التدريس والمختبرات والمرافق الرياضية، بخسائر تقدر بنحو 1,850 مليار دولار.

أما القطاع الإعلامي، ويضم مقرات المؤسسات الإعلامية المختلفة من فضائيات وإذاعات ووكالات إخبارية ومراكز إعلامية تدريبية، بما فيها من أجهزة لازمة لتشغيل محطات التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المختلفة، فقد تعرض لخسائر تقدر بما يقارب 400 مليون دولار. كما تسبب العدوان بخسائر في القطاع الديني تصل إلى 350 مليون دولار، بفعل تدمير 611 مسجداً تدميراً كلياً، و214 مسجداً تدميراً جزئياً تحتاج إلى ترميم، إلى جانب تدمير ثلاث كنائس. وشملت الخسائر القطاع الحكومي، توقف عمل جميع الوزارات والمؤسسات والقطاعات المختلفة، ما أثر تأثيراً سلبياً وبدرجة كبيرة غير مسبوقة على الأداء، الأمر الذي انعكس على إتمام مصالح المواطنين والعوائد الاقتصادية من وعلى المواطن والتجار من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وبالتالي توقف العملية المالية التبادلية التي تعمل على تحريك السوق المحلي بشكل عام، وبلغت خسائره قرابة 825 مليون دولار، وفق حديث الثوابتة الذي شدد على أنّ الأرقام السابقة ناتجة عن تقديرات أولية، ولا تشمل الخسائر غير المباشرة، فيما لم تتنه الفرق الميدانية من عمليات الإحصاء والحصر.

### خسائر فادحة

في السياق، يقول الخبير الاقتصادي، أحمد أبو قمر، إن الخسائر التقديرية المباشرة للاقتصاد الفلسطيني تجاوزت 35 مليار دولار، جراء توقف عجلات الإنتاج وتدمير المنازل والبنية التحتية والمرافق الخدماتية وغيرها، إلى جانب مليارات الدولارات الأخرى وهي خسائر غير مباشرة، جراء فقدان الوظائف، وتوقف عجلة التصدير، والعجز في الميدان الإداري.

ويلفت أبو قمر لـ«العربي الجديد» إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مر بصدمة غير مسبوقة خلال العام الماضي، ألقت بظلالها الصعبة على مختلف المرافق الاقتصادية، مبيناً أن خسائر جولات التصعيد التي عصفت بقطاع غزة منذ عام 2008 مجتمعةً لا تساوي العدوان المتواصل الذي يعتبر الأسوأ، إذ طرأ انخفاض ملموس في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2023 الماضي بنسبة 81% في بداية الحرب، فيما واصل الناتج المحلي الانكماش مع حلول النصف الثاني من عام 2024 الحالي، ليصل العجز فيه إلى السدس، مقارنة بالمستويات التي سجلها في عام 2022.

يشير كذلك إلى أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي أو الحيواني فقد خلال العدوان أكثر من 90% من إنتاجيته، بسبب تدمير وتجريف المحاصيل الزراعية، وتوقف الإنتاج، وإفشال المواسم الزراعية، أو بفعل عدم قدرة المزارعين على مواكبة الزراعة، بسبب الخطر المحدق بأراضيهم الملاصقة للشريط الحدودي، مبيناً أن المبادرات الخاصة بزراعة محاصيل جديدة تقابل بتجريف إسرائيلي، كما حصل مؤخراً في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع.

يشير كذلك إلى أن القطاع الخدماتي، الذي يعتبر القطاع الأكبر لاقتصاد، بحكم بيئة الحصار الإسرائيلي، ومنع دخول المواد الخام، تعرّض لخسائر تقدر بنحو 85% من إنتاجيته، وتتوزع النسبة الباقية على بعض الخدمات التي تقدم للفلسطينيين بطرق بدائية تتماشى مع ظروف الحرب.

من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي، محمد صافي، أن القطاع الصناعي، الذي يعتبر الأكثر أهمية، تعرّض لمحاربة إسرائيلية قبل بدء العدوان، من خلال الحصار المستمر منذ 19 عاماً، موضحاً أن 84% من الشركات التي تمكّنت من التغلب على صعوبات الحصار وتكوين نفسها، انهارت خلال العدوان الحالي، وخرجت عن الخدمة، فيما تواجه مشاكل متعلقة بإعادة ترميمها، وعودتها للعمل خلال الفترة المقبلة. ويبين صافي لـ«العربي الجديد» أن القطاعات الاقتصادية بحاجة إلى خطة عمل وسياسات اقتصادية شاملة لضرورة النهوض فيها، مفسراً أهمية دمجها في مختلف الخطط الخاصة بإعادة إعمار القطاع دون أي تأخير، ويقول: «في حال عاد الاحتلال الإسرائيلي لسياسة التلكؤ في الإعمار، فلن تحدث أية عملية تنمية اقتصادية أو تعويض لأصحاب المصانع والتجار ورجال الأعمال».

بلفت صافي كذلك إلى تغير مهام العديد من الأصول التجارية والسياحية والزراعية، حيث باتت تضم الأراضي المخصصة للزراعة مخيمات النزوح التي تضم مئات الآلاف من النازحين، فيما تعرضت نسبة كبيرة من المنشآت السياحية والتجارية للقصف والتجريف والتدمير، أو تحول بعضها لإيواء الأسر النازحة، الأمر الذي ألحق بها خسائر إضافية بفعل توقفها عن العمل.

> تقدّر خسائر القطاع الخدماتي والبلديات بنحو 3,147 مليارات دولار

انقاض مبنى تعرّض للقصف خلال غارة إسرائيلية على حي الزيتون، 5 اكتوبر 2024 (عمر القطاع/فرانس برس)

الفلسطينيون يعانون شح السلع وغلاء الأسعار بسبب الحصار (حسن جمدي/الأناضول)

## مؤشرات الأسواق

### فلسطين

يظهر مسح للأناضول، نُشر أمس، استناداً إلى بيانات بورصة فلسطين، أن مؤشر القدس تراجع بنسبة 25,6% إلى 484 نقطة، بنهاية جلسة 30 سبتمبر/ أيلول الماضي، مقارنة مع جلسة عشية 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 البالغة 654,3 نقطة. وقراءة المؤشر المسجلة في نهاية جلسة 30 سبتمبر الماضي، تعتبر عند أدنى مستوياتها منذ مايو/أيار 2021، باستثناء شهور الحرب الإسرائيلية على غزة. في المقابل، تراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 20% منذ آخر جلسة قبل 7 أكتوبر الماضي، لتستقر عند 3,9 مليارات دولار، نزولاً من 5,02 مليارات دولار عشية الحرب على غزة. وانعكست التطورات التي تشهدها الضفة الغربية، على معنويات السوق والمستثمرين في بورصة فلسطين. ليتراجع مؤشر القدس بنسبة 5,8% منذ مطلع يوليو/ تموز الماضي حتى نهاية جلسات سبتمبر.

### الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملات، أمس الأحد، باللون الأحمر؛ بضغط التوترات الجيوسياسية، مع تصدر سهم بنك بوبيان نشاط التداول على مختلف مستوياته، تراجع مؤشر السوق الأول 1,08%، ونزل «العام» 1%، كما انخفض المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 0,63% و0,12% على التوالي، عن مستوى الخميس الماضي. تأثرت بورصة الكويت بعدة عوامل دفعتها للهبوط، بينها مخاوف توسع الحرب القائمة على قطاع غزة ولبنان من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى حرب إقليمية؛ وذلك بإعلان قادة أمس تجهيز جيش الاحتلال، رداً على هجوم إيران الذي جرى الأسبوع الماضي. يأتي ذلك إلى جانب ترقب المساهمين بيع 211,26 مليون سهم في بنك بوبيان؛ لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل، علماً بأن بنكي بوبيان والخليج أعلنا، الخميس الماضي، حصولهما على موافقة بنك الكويت المركزي لتعيين جهات استشارية للقيام بمهمة دراسة جدوى عملية الاندماج وأعمال الفحص النافية للجهالة.

### قطر

تراجعت بورصة قطر في ختام تعاملات، أمس الأحد، بضغط هبوط جماعي للقطاعات، بفعل تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة. وانخفض المؤشر العام بنسبة 0,51% متدنياً إلى النقطة 10412,01، ليخسر 53,24 نقطة عن مستوى الخميس الماضي. ضغط على البورصة مخاوف توسع الحرب القائمة على قطاع غزة ولبنان من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى حرب إقليمية. وتراجعت التداولات، أمس، إذ سجلت البورصة سيولة بقيمة 402,91 مليون ريال بدلاً من 485,43 مليون ريال يوم الخميس الماضي، وبلغت أحجام التداول 169,65 مليون سهم، مقارنة بـ196,63 مليون سهم في الجلسة السابق، كما بلغ عدد الصفقات 14,20 ألف صفقة، بدلاً من 17,80 ألف صفقة الخميس. وأثر في الجلسة تراجع جماعي لقطاعات البورصة السبع، في مقدمتها العقارات بنحو 2,26%، بينما تذيل القائمة قطاع النقل بنحو 0,19%. وشهدت الجلسة انخفاضاً بسعر 46 سهماً، على رأسها «كيو إل إم» بـ5,82%

### 70 سنة للتعافي

حسب تقديرات سابقة للأمم المتحدة والبنك الدولي، أعادت الحرب اقتصاد غزة سنوات إلى الوراء، وهو أمر يتطلب سبعة عقود من النمو لاستعادة أوضاعه السابقة. وقال الخبير الاقتصادي رامي الحرة، في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إن الخطوات اللازمة لإنهاء دائرة التدمير الاقتصادي في غزة تستوجب دعماً سياسياً غير مسبوق من المجتمع الدولي، وأكد أنه مع استمرار العملية العسكرية في القطاع، فإن الخسارة التي يواجهها الاقتصاد، والوقت اللازم للتعافي من آثار هذه الحرب العسكرية، سيكونان أكبر وأطول. وأوضح الحرة أن التقرير حذر من انصاف الحلول «حيث إن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يعاني وسوف يظل يعاني إلى عقود لاحقة».

مال وسياسة

بدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي تدخل، اليوم الاثنين، عامها الثاني، حرب استنزاف طويلة للاقتصاد الإسرائيلي الذي تظهر المؤشرات أنه دفع ثمناً باهظاً خلال العام الأول للصراع وسيدفع المزيد لأمد بعيد، حتى لو توقف القتال

# فاتورة الحرب

## تكاليف باهظة في عام «الطوفان»... واستنزاف الإسرائيليين سيدوم طويلاً

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

لم يتوقع غالبية الإسرائيليين أن الحرب على قطاع غزة ستطول كثيراً، وأنهم سيعودون إلى أعمالهم ووظائفهم وتدور عجلة الاقتصاد إلى ما كانت عليه قبل اندلاع القتال، لكن الحرب طالت ولا يلوح في الأفق نهاية لها لتدخل، اليوم الاثنين، عامها الثاني وتتسع الجبهات لتشمل حرباً واسعة ضد حزب الله اللبناني ونذر حرب مباشرة مع إيران وحلفائها من الجماعات المسلحة في المنطقة، ما يجر الاقتصاد الإسرائيلي إلى استنزاف طويل الأمد قد يمتد لسنوات طويلة، حتى لو توقف القتال قريباً. وتظهر علامات الضعف على جسد الاقتصاد الإسرائيلي، إذ يتعمق عجز الموازنة وسط عجز حكومي عن السيطرة عليه في ظل اتساع فاتورة الإنفاق على الحرب، ويتبدل النمو إلى انكماش، وتغلق عشرات آلاف الشركات أبوابها وتنهار السياحة، ويصل الاستنزاف إلى جيوب المواطنين ومدخراتهم في ظل ارتفاع أعباء المعيشة وتوجه السلطات نحو فرض المزيد من الضرائب لتعويض جزء من الإنفاق على جبهات القتال وتقليص العجز، فمن المتوقع أن تكون الأرقام أعلى. ووفق تقرير لبنك إسرائيل المركزي) في مايو/ أيار، سترتفع تكاليف الحرب إلى حوالي 250 مليار شيكل (66 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2025. وهذا يعادل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. ومن المتوقع أن تؤثر الفجوة المتزايدة بين التقديرات والواقع الفعلي بشكل مباشر في ميزانية إسرائيل لعام 2025، وتلقي بظلال من الشك على قدرة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على الحفاظ على عجز مستهدف بنسبة 4% لعام المقبل. وفي السياق، ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس، أنه بات في حكم المؤكد أن إسرائيل ستضطر إلى تجاوز إطار الميزانية العامة للمرة الثالثة خلال العام الجاري، بسبب ارتفاع نفقات الحرب مع حزب الله وفي ظل نذر التصعيد مع إيران. وأشارت الصحيفة إلى أن التقديرات السائدة في وزارة المالية الإسرائيلية ترجح أن تبلغ الكلفة الإضافية للحرب ضد حزب الله وإيران ما بين 10 و20 مليار شيكل حتى نهاية العام الجاري، وأضافت أن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار التراجع المتوقع لعوائد الدولة من الضرائب بسبب الشلل الذي سيصيب الكثير من المرافق الاقتصادية والإنتاجية، فضلاً عن الغموض الذي يكتنف موعد حصول إسرائيل على 5 مليارات دولار وعدت الولايات المتحدة بتقديمها مساعدةً حتى نهاية العام ولم تفعل حتى الآن. ولفتت إلى أنه في حال عدم تلقي دولة الاحتلال المساعدات المالية الأميركية الموعودة حتى نهاية العام الجاري فإن كلفة الحرب الإضافية قد تقفز لتراوح بين 30 و40 مليار شيكل (بين 8,7 و11,6 مليار دولار)، مما يعني أن العجز في الموازنة قد يصل حتى نهاية العام إلى حوالي 9,4% من إجمال الناتج المحلي الإجمالي.

### مخاوف من «الرحيل الصامت»

تتزايد المخاوف في إسرائيل من هجرة الادمغة، وفق تقرير لصحيفة ذا غارديان البريطانية، مشيرة إلى أن هناك قلقاً متزايداً مما يعرف بـ«الرحيل الصامت». ولفت التقرير إلى أن من الصعب تقييم حجم المغادرين حتى الآن، لكن في عام 2023، خلال الاضطرابات الداخلية قبل الحرب بشأن ما يعرف بإصلاحات بنيامين نتنياهو القضائية، كان هناك رحيل صاف من إسرائيل يراوح بين 30 ألفا و40 ألف شخص، حسبما نقلت «ذا غارديان» عن صحيفة هآرتس الاسرائيلية.

جندي إسرائيلي يحمل زميله المصاب، قرب الحدود مع لبنان، 8 نوفمبر 2023 (فرانس برس)

### عجز مالي متفاقم وانكماش اقتصادي

وتظهر البيانات الرسمية أن الاقتصاد الإسرائيلي تلقى ضربة واضحة، إذ تباطأ النمو الاقتصادي إلى 0,7% سنوياً في الربع الثاني من العام الجاري، ووفقاً لمعهد أفارون للسياسة الاقتصادية في جامعة رايخمان في هرتسيليا، فإن الحرب الشاملة مع حزب الله من شأنها أن تؤدي إلى انكماش اقتصادي بنسبة 3,1% هذا العام وعجز في الموازنة بنسبة 9,2% من الناتج المحلي. لكنّ تقريراً لشبكة «سي أن أن» الأميركية يرى أن من الممكن أن يسبّب القتال ضد حزب الله ارتفاع عجز الموازنة الإسرائيلية إلى 15% وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 10% هذا العام. ويواصل عجز الموازنة الصعود منذ إبريل/نيسان الماضي، عندما بدأ يرتفع إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، ليزيد إلى 7,6% في يونيو/حزيران، و8,1% في يوليو/ تموز، ثم إلى 8,3% في أغسطس/آب، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، وذلك مقارنة بهدف يبلغ 6,6% لعام 2024 بأكمله. وفي أغسطس وحده بلغت قيمة العجز 12,1 مليار شيكل (3,24 مليارات دولار). وتبدو حكومة الاحتلال عاجزة عن تقدير نفقات الحرب. وقبل ثلاثة أشهر، قدّر الجيش الإسرائيلي تكلفة الحرب بـ 129 مليار شيكل (حوالي 35 مليار دولار)، لكن جرى تحديث هذه التكلفة في الأيام الأخيرة. والآن تقديرات الجيش تصل إلى ما بين 140 و150 مليار شيكل (37,9 و40,6 مليار دولار)، علماً أنها لا تشمل شنّ الحرب على لبنان، أو مواجهة مباشرة مع إيران، وفق صحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية التي أشارت في تقرير لها، قبل أيام، إلى أن هذه التقديرات جرى تقديمها قبل يوم واحد فقط من اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله (27 سبتمبر/أيلول الماضي)، لذلك في حالة حدوث المزيد من التدهور الأمني، فمن المتوقع أن تكون الأرقام أعلى. ووفق تقرير لبنك إسرائيل المركزي) في مايو/ أيار، سترتفع تكاليف الحرب إلى حوالي 250 مليار شيكل (66 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2025. وهذا يعادل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. ومن المتوقع أن تؤثر الفجوة المتزايدة بين التقديرات والواقع الفعلي بشكل مباشر في ميزانية إسرائيل لعام 2025، وتلقي بظلال من الشك على قدرة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على الحفاظ على عجز مستهدف بنسبة 4% لعام المقبل. وفي السياق، ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس، أنه بات في حكم المؤكد أن إسرائيل ستضطر إلى تجاوز إطار الميزانية العامة للمرة الثالثة خلال العام الجاري، بسبب ارتفاع نفقات الحرب مع حزب الله وفي ظل نذر التصعيد مع إيران. وأشارت الصحيفة إلى أن التقديرات السائدة في وزارة المالية الإسرائيلية ترجح أن تبلغ الكلفة الإضافية للحرب ضد حزب الله وإيران ما بين 10 و20 مليار شيكل حتى نهاية العام الجاري، وأضافت أن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار التراجع المتوقع لعوائد الدولة من الضرائب بسبب الشلل الذي سيصيب الكثير من المرافق الاقتصادية والإنتاجية، فضلاً عن الغموض الذي يكتنف موعد حصول إسرائيل على 5 مليارات دولار وعدت الولايات المتحدة بتقديمها مساعدةً حتى نهاية العام ولم تفعل حتى الآن. ولفتت إلى أنه في حال عدم تلقي دولة الاحتلال المساعدات المالية الأميركية الموعودة حتى نهاية العام الجاري فإن كلفة الحرب الإضافية قد تقفز لتراوح بين 30 و40 مليار شيكل (بين 8,7 و11,6 مليار دولار)، مما يعني أن العجز في الموازنة قد يصل حتى نهاية العام إلى حوالي 9,4% من إجمال الناتج المحلي الإجمالي.

> 46 ألف شركة أغلقت منذ بداية الحرب حتى يوليو/تموز الماضي

### غياب اليقين بشأن انتهاء الحرب

ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في وزارة المالية قوله، إن ما يفاقم الأمور تعقيداً حقيقة «أن أحداً ليس بوسعه معرفة مدى استمرار الحرب». وأشارت «هآرتس» إلى أنّ حكومة بنيامين نتنياهو صممت مشروع الميزانية الحالي من دون أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اندلاع حرب شاملة مع حزب الله وانضمام إيران إليها. وقالت الصحيفة إن تعاظم حجم النفقات على منظومات الدفاع الجوي في أعقاب تكثيف حزب الله من إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي والهجوم الصاروخي الإيراني الأخير (الثلاثاء الماضي)، سيفاقم من أعباء الحرب الاقتصادية، مشيرة إلى أن تكثيف سلاح الجو في دولة الاحتلال لعملياته سيزيد أيضاً من حجم النفقات المالية. ولفتت إلى أن الحكومة ستزيد نفقاتها بسبب اضطرارها إلى استدعاء جنود وضباط الاحتياط على نطاق واسع، مع كل ما يتطلبه الأمر من تقديم تعويضات مالية لهم ولعوائلهم. ووفق بيانات وزارة المالية، منحت مؤسسة التأمين الوطني ضباط الاحتلال وجنوده حوالي 20 مليار شيكل (5,8 مليارات دولار) منذ بداية اندلاع الحرب، في حين بلغت كلفة استيعاب قوات الاحتلال في العملية البرية ضد حزب الله من مليار إلى مليار شيكل (290 إلى 580 مليون دولار). ونظراً إلى أن جنود الاحتياط يمثلون في الأوضاع الطبيعية عصب المرافق الاقتصادية، يعني اتساع الحرب تعطيل هذه المرافق مع كل التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عن ذلك. ووفق «هآرتس» يعدّ تجاوز حكومة نتنياهو إطار الميزانية، أحد الأسباب الذي دفع وكالة «ستاندرد آند بورز» إلى تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل الأسبوع الماضي. وللمرة الثانية هذه السنة، خفضت الوكالة تصنيفها الائتماني لإسرائيل إلى «A» من «A+»، وأبقت على نظرتها المستقبلية السلبية، بفعل الزيادة الكبيرة في المخاطر الجيوسياسية والأمنية. وتأتي هذه الخطوة بعدما قامت وكالة «موديز» بتخفيض تصنيف إسرائيل إلى «Baa1» من «A2»، والإبقاء على نظرتها السلبية حيال التصنيف. وتوقعت الوكالة عدم تحقيق الناتج المحلي لإسرائيل هذا العام أي نمو. وبينما تقلق حكومة الاحتلال كثيراً من تداعيات انفلات عجز الموازنة، فإن أكبر المخاوف التي تواجه الإسرائيليين أنفسهم هو التأثير الذي يشهده قطاعات حيوية على رأسها التكنولوجيا الفائقة، وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في البلاد. كذلك الحال في ما يخص قطاع السياحة. وهذان القطاعان ضروريان للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل، واستمرار الصراع أو تصعيده قد يؤدي إلى نكسات أشد وطأة.

رؤية

# الهجرة العكسية تهدد مستقبل إسرائيل

**عبد التواب بركات**

ضرب طوفان الأقصى استقرار المجتمع الإسرائيلي في جذوره، ودفع مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الهجرة إلى خارج إسرائيل. حيث كشف موقع تايمز أوف إسرائيل، نقلا عن مسؤول حكومي إسرائيلي، عن هجرة أكثر من 230 ألف إسرائيلي البلاد في الفترة ما بين بداية الحرب في السابع من شهر أكتوبر/تشرين الأول ونهايته فقط، ونحو 140 ألفاً آخرين غادروا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وتضاف هذه الأعداد إلى نحو 800 ألف من المسافرين الذين غادروا إسرائيل لقضاء العطلات ولم يعودوا بسبب الحرب وأصبحوا في عداد المهاجرين، وفق موقع ذا ماركر الإسرائيلي. ولا تشمل هذه الأعداد عشرات آلاف العمال الأجانب الذين غادروا البلاد بسبب الحرب. كما وصلت أعداد الرحلات المغادرة من مطار بن غوريون إلى 120 رحلة يوميا، تحمل 24 ألف مسافر. وجاء في القناة 12 الإسرائيلية أن آلاف الإسرائيليين تقدموا بطلبات للحصول على اللجوء في البرتغال بعد أن أعلنت الأخيرة أن اليهود الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية يمكنهم الحصول على تأشيرات لجوء. وكشف موقع أخبار تأشيرة شنغن الأوروبية عن زيادة في طلبات الحصول على الجنسية من الإسرائيليين، مع زيادة طلبات الجنسية البرتغالية بنسبة 68%، والفرنسية بنسبة 13%، والألمانية بنسبة 10%، والبولندية بنسبة 10%. وكشفت دراسة صادرة عن مركز بيغن للتراث أن 59% من اليهود في إسرائيل ذهبوا بالفعل أو يفكرون في الذهاب إلى السفارات الأجنبية للاستعلام وتقديم طلبات الحصول على الجنسية الأجنبية، وأعرب 78% من العائلات اليهودية عن دعمها لسفر أبنائها الصغار إلى الخارج. وفي استطلاع رأي، قال 40% من الإسرائيليين إنهم يفكرون في مغادرة إسرائيل، وطرحوا العديد من التفسيرات لذلك، مثل التدهور الحاصل في إسرائيل لأسباب أمنية واقتصاديه وعدم المساواة وخيبة الأمل بسبب فشل التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

### الأمن والاقتصاد

بذلت الحكومات الإسرائيلية منذ قيام الكيان في سنة 1948 جهودا جبارة لجذب اليهود من شتى بقاع الأرض للعيش في إسرائيل، ولخص الزعيم الصهيوني ديفيد بن غوريون الأهمية الإستراتيجية لهجرة اليهود إلى الكيان بقوله، إن الهجرة إلى فلسطين هي التي تضمن بقاء أمن إسرائيل. فزورت تلك الحكومات التاريخ وغيرت الجغرافيا وأغرت اليهود بالهجرة إلى إسرائيل باعتبارها أرض الحليب والعسل والأمن والأمان، وقدمت السكن مجانا والوظائف والمساعدات المالية بلا حدود. ولكن معدل الهجرة لإسرائيل ظل مرتبطا بالأمن والرخاء الاقتصادي. فمنذ وجود اليربطانيين في فلسطين عام 1917 وحتى 1975، بلغ عدد المهاجرين اليهود 1,5 مليون فقط. وفي عشر سنوات، في الفترة من 1975 إلى 1985، وعندما طرحت قضية السلام بين العرب والكيان الصهيوني، هاجر 1,5 مليون شخص إلى فلسطين، ما يعادل عدد المهاجرين في ستة عقود تقريبا بسبب الأمن. ولكن بعد انتفاضة عام 1987، انخفض مستوى معدلات الهجرة في السنوات العشر التالية إلى نصف العدد في العقد السابق، بسبب غياب الأمن. وفي دراسة أعدتها ونشرتها وزارة الاستيعاب الإسرائيلية بعد معركة سيف القدس في مايو/أيار 2021، كشفت أن ثلث اليهود في إسرائيل يؤيدون فكرة الهجرة، بسبب الحرب وانعدام الأمن. في تلك السنة غادر إسرائيل 720 ألف مستوطن يهودي دون عودة، بحسب أرقام الوزارة نفسها. في عام 2022 ارتفع عدد المهاجرين إلى إسرائيل إلى 75 ألفا، وكان ذلك مرتبطاً إلى حد كبير بالحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا وغياب الأمن هناك، في مقابل 25 ألف مهاجر إلى إسرائيل في عام 2021. وقبل السابع من أكتوبر 2023، هاجر 45 ألف شخص من روسيا وأوكرانيا إلى إسرائيل، ثم توقفت الهجرة إلى إسرائيل تقريبا بعدها بسبب الحرب وغياب الأمن داخل دولة الاحتلال. أدى قصف حزب الله شمال فلسطين المحتلة بالصواريخ، دعما للمقاومة في قطاع غزة، إلى تهجير نحو مائة ألف إسرائيلي من المستوطنات في الشمال المحتل، وتوقفت الحياة بها تماما، الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة. وبعد اغتيال أمين عام الحزب، حسن نصر الله، استهدف الحزب بالصواريخ التقليدية والباليستية والمسيرات المدن والمستوطنات في الجليل والجولان السوري وحيفا، حتى وصلت إلى مدينة تل أبيب على بعد 110 كيلومترات من حدود لبنان، وأصابت مستوطنين وبيوتا ومباني عامة، وتسببت في نشوب حرائق أتت على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والغابات. وأجبرت نحو 3 ملايين إسرائيلي في هذه المناطق على النزوح أو الهروب إلى الملاجئ. وفي الأول من أكتوبر الحالي، استهدفت جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن بصاروخ فرط صوتي منطقة غوش دان في ضواحي تل أبيب، ما أجبر 1,5 مليون مستوطن على الهروب إلى الملاجئ. وغوش دان هي المركز المالي والتجاري وعصب الاقتصاد في إسرائيل، وبها مقر البورصة ومطار بن غوريون وأكبر شركات التكنولوجيا الفائقة، ويقطنها 42% من سكان إسرائيل الأثرياء، وأصحاب الأعمال. وسيكون لقصف هذه المدينة دور كبير في زيادة عدد المهاجرين إلى خارج إسرائيل في المستقبل القريب.

### محاولات يائسة

تحولت فكرة الهجرة إلى خارج إسرائيل إلى شعور عام داخل كل إسرائيلي، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، نفتالي بينيت، المستوطنين إلى عدم مغادرة دولة الاحتلال، وخوفهم من عواقب هجرة الكيان، رغم معارضته سياسة نتنياهو. وفي محاولة ليت الأمل وإثنائهم عن فكرة الهجرة، كشف بعفوية عن أزمة الإسرائيلي العميقة، والتي تحاول حكومة نتنياهو إخفاءها طوال الوقت بقوله، إن إسرائيل تمر بأصعب فترة منذ إنشائها، مع ارتباك الحرب والمقاطعة الدولية وتضرر الربع وبقاء 120 إسرائيلياً في الأسر وآلاف العائلات الثكلى وآلاف النازحين وفقدان السيطرة على الاقتصاد وإلاعاقة. كل هذا صحيح تماماً، لكن هناك أمر واحد يقلقني، وهو الحديث عن مغادرة البلاد! ونظرا الخطورة الهجرة العكسية على الأمن القومي وفي محاولة لإيقافها، أعلن وزير الهجرة والاندماج الإسرائيلي أوفير صوفر ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش عن خطة في 14 فبراير/شباط 2024، لتقديم حوافز مالية وتخفيض للضرائب لتشجيع اليهود في الخارج للهجرة إلى إسرائيل، ولإغراء الإسرائيليين للبقاء، في إسرائيل وعدم الإقدام على الهجرة. وفي المقابل، دشنت مواقع إعلامية يهودية حملات تخوف وتبغض الإسرائيليين في العيش خارج إسرائيل، وتحضهم على العودة لإسرائيل، وتظهر تعرض الإسرائيليين لمضايقات ومعاداة للسامية على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الشوارع والأماكن العامة وفي مقرات العمل بسبب عمليات الجيش في قطاع غزة. وتزعم هذه المواقع قصصا مشابهة لأكاديميين وأطباء، ومهندسين إسرائيليين يقيمون في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وقد تعرضوا للتنمر في أماكن عملهم وفي محال إقامتهم بسبب أنهم إسرائيليون. وتؤكد هذه القصص أن أصحابها قرروا العودة لوطنهم والعيش في إسرائيل باعتباره الخيار الأفضل لهم ولأولادهم. ومن القصص الطريفة، ما رواه موقع غليوز إسرائيل عن بروفيسور إسرائيلي كان يعمل في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة ويدير شركة تكنولوجية يدعى بانيف إرليخ كتب تغريدة على موقع إكس يقول أنه «بعد عامين من المرح في لندن، قرر زوجته العودة إلى القدس». وفي غضون ساعات قليلة، حصل على 2000 إعجاب ومئات التعليقات المؤيدة من الإسرائيليين، حتى أن خمسة منهم، وهم أكاديميون ومتخصصون في مجال التكنولوجيا الفائقة والطب، كتبوا «أنا أيضًا». يقول إرليخ إن أستاذه السابق دعاه للعمل في مصنعه المتخصص في التكنولوجيا الحيوية في إنكلترا. وإنه قضى وزوجته عامين ممتعين في لندن، ثم جاء يوم 7 أكتوبر. يقول: «في ذلك اليوم، حتى قبل رد الفعل الإسرائيلي، رأينا مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين وأشخاصًا سعداء، يطلقون أبواق سياراتهم. نحن نعيش في شمال لندن، في حي جميع من فيه إسرائيليون تمامًا. قبل الحرب، كان بإمكانك دائمًا سماع اللغة العبرية هناك، وفجأة أصبح الشارع هادئا. وفي نهاية شهر أكتوبر التقيت بصديق في الشارع، ولاحظت أننا نتحدث همسًا». يقول إرليخ إنه قرر الانتقال مرة أخرى للعيش مع أسرته في إسرائيل لأن نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي أفضل من النظامين البريطاني والأميركي، وأن متوسط العمر المتوقع في إسرائيل أكبر مما هو عليه في إنكلترا، وأكبر بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة. ويروي الموقع عن الدكتور نير كوهين، وهو محاضر كبير ورئيس قسم البيئة والتخطيط والاستدامة في جامعة بار إيلان وخبير في دراسات الهجرة أنه «صحيح أن إسرائيل أكثر خطورة، ولكن في النهاية هذا هو الوطن، وبالنسبة لبعض الإسرائيليين، أصبح انعدام الأمن في الخارج أكثر أهمية من انعدام الأمن في إسرائيل، لأنه هنا على الأقل هناك شعور بالعمل الجماعي». ويروي كوهين عن أكاديمي إسرائيلي آخر يقوم بتحضير رسالة الدكتوراه في الكيمياء، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا قرر أن يعود بعد السابع من أكتوبر للعيش في إسرائيل بعدما رأى كراهية الطلاب للإسرائيليين وتعاطفهم مع الفلسطينيين يقول: «ما يقلقني هو المستقبل، في غضون 20 عامًا، هؤلاء الطلاب هم الذين سيتخذون القرارات في الجامعة، نحن نخرج منها لأن بقلع أسناننا وعيوننا، لكنني لا أريد أن ينتهي بي الأمر في وضع أكون فيه مصابًا بالجذام لأنني إسرائيلي».

# باكستان نحو رفع الحظر عن تصدير الأغنام

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

ذكرت صحيفة داون الباكستانية، أمس الأحد، أن من المرجح أن ترفع باكستان الحظر المفروض على تصدير الأغنام والماعز منذ أكثر من عقد من الزمان، وذلك استجابة للطلب من دول الخليج العربي. وأشارت الصحيفة إلى أن وزارة الأمن الغذائي الوطني والبحث العلمي طلبت من مجلس الوزراء الاتحادي السماح باستئناف التصدير والتراجع عن قرار الحظر الذي اتخذه في عام 2009 لتوفير اللحوم للسوق المحلية. ولفتت إلى أن اللجنة التنفيذية لمجلس تيسير الاستثمار الخاص أيدت الأمر، لا سيما أن العديد من المستثمرين المحليين ينشطون بالفعل في إنشاء مزارع تسمين صغيرة ومتوسطة الحجم، ومن المتوقع أن تخلق فائضاً من الماعز والأغنام في السنوات القادمة. ويمثل قطاع الثروة الحيوانية نحو 60,8% من القيمة المضافة للقطاع الزراعي، و14,5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2023-2024 المنقضي. بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، وتربية الماشية نشاط اقتصادي مهم لسكان الريف، حيث تعمل أكثر من ثمانية ملايين أسرة في إنتاج الثروة الحيوانية وتحصل على حوالي 35% و40% من دخلها من هذا القطاع. وفي العام المالي الماضي، بلغ مخزون باكستان المتنوع من الحيوانات المنتجة للغذاء 224,7 مليون رأس، بما في ذلك 57,5 مليون رأس من الماشية، و46,3 مليون رأس من الجاموس، و32,7 مليون رأس من الأغنام، و87 مليون رأس من الماعز، و1,2 مليون رأس من الإبل.

سوق للماشية في كراتشي، 14 يونيو 2024 (فرانس برس)

# 61,4% من السيارات الكورية تذهب إلى أميركا الشمالية

سيئول ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صناعية شحنَ أكثر من 60% من صادرات كوريا الجنوبية من السيارات في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب 2024 إلى أميركا الشمالية، ما أثار دعوات للشركات إلى النظر في استراتيجيات تصدير عالمية أكثر توازناً. ووفقاً لبيانات الصناعة، التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس الأحد، بلغ إجمالي صادرات شركات السيارات الخمس الكورية، وهي هيونداي موتور، وكيا، وجنرال موتورز كوريا، وكيه جي موبيليتي، ورينو كوريا موتورز، نحو 1,857 مليون وحدة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري. ومن بين هذه السيارات، شُحن 61,4% أو نحو 1,140 مليون وحدة إلى أميركا الشمالية. وزادت الصادرات إلى المنطقة بنسبة 15,9% مقارنة بـ 983,321 وحدة خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، بلغ إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة أكثر من 970 ألف سيارة، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف إجمالي صادرات السيارات الكورية الجنوبية خلال الفترة المذكورة. وسجلت الصادرات إلى الولايات المتحدة ارتفاعاً بنسبة 18,7% على أساس سنوي خلال الفترة. وفي الوقت نفسه، سجلت الصادرات إلى مناطق أخرى انخفاضات كبيرة مقارنة بالعام الماضي، إذ انخفضت الصادرات إلى أفريقيا بنسبة 44,7%. كذلك انخفضت الصادرات إلى آسيا والاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط بنسب 23,5% و1,26% و11,6% و9,2% على التوالي.

الولايات المتحدة تستحوذ وحدها على نصف صادرات السيارات الكورية (Getty)

# التعامل باليوان الصيني يقفز عالمياً 21,1%

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهر تقرير صادر عن بنك الشعب الصيني (المركزي) نمو استخدم العملة الصينية بشكل كبير في التجارة عبر الحدود، خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، وسط وجود أوسع لها في السوق العالمية. وأفاد التقرير الذي أوردته وكالة شينخوا الصينية، أمس الأحد، أن حجم المدفوعات والمتحصلات باليوان قفز بنسبة 21,1% على أساس سنوي إلى 41,6 تريليون يوان (5,94 تريليونات دولار) خلال الفترة المذكورة. وذكر التقرير أنه خلال الفترة المذكورة، احتل حجم المدفوعات والمتحصلات بالعملة الصينية عبر الحدود في تجارة السلع بشكل كبير 26,5% من إجمالي التسويات بالعملات المحلية والأجنبية خلال الفترة ذاتها، مقابل زيادة بلغت نسبتها 24,8% المسجلة في عام 2023. وفي مجال تجارة الخدمات، ازداد حجم استخدام اليوان بنسبة 22,3% على أساس سنوي، ليصل إلى 1,2 تريليون يوان، بما يشكل 31,8% من إجمالي التعاملات. وأشار التقرير أيضاً إلى تحسّن عمليات الاستثمار والتمويل التي جرت بالعملة الصينية. وحتى نهاية أغسطس/ آب الماضي، احتفظ المستثمرون الأجانب بحوالي 4,6 تريليونات يوان من السندات الصينية، بما مثل 2,7% من إجمالي السندات المحلية المتحجزة.

في الأثناء، قال مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة بالصين، في بيان، أمس، إن مسؤولين كباراً في التخطيط الاقتصادي سيطلعون الصحافيين، غداً الثلاثاء، على الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسات تعزيز النمو الاقتصادي. وقال البيان إنّ خمسة مسؤولين، من بينهم رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، تشنغ شانغبي، سيحضرون المؤتمر الصحافي، وسيكون موضوع المؤتمر هو «تنفيذ حزمة من السياسات لتعزيز النمو التدريجي للاقتصاد بشكل منهجي، والتحسين الهيكلي ودفع جهود التنمية المستدامة»، ولم يذكر البيان مزيداً من التفاصيل. والثلاثاء هو أول يوم عمل في الصين بعد سلسلة من العطلات على مدى الأسبوع الماضي بما في ذلك اليوم الوطني. قبل العطلة خفّض البنك المركزي الصيني أسعار الفائدة وضخ السيولة في النظام المصرفي، بينما خفّفت الهيئات التنظيمية بعض القيود على العقارات في حزمة من تدابير التحفيز التي دفعت أسهم الشركات الصينية إلى الارتفاع.

وحقّق مؤشر «سي إس آي 300» الصيني للأسهم القيادية قفزة قياسية بنسبة 25% على مدى خمسة أيام الأسبوع الماضي، ما دفع صناديق التحوط الآسيوية إلى أعلى أداء عالمياً لهذا العام حتى الآن.

بنك الشعب الصيني في العاصمة بكين (Getty)